

N°...../CRMTH

Conseil de la Région  
de la Régionalisation  
Conseil d'Arrondissement  
MARRAKECH  
N° 094/SP/10

عدد / م.ج.م.ت.ح  
7964

Marrakech le, 19 أبريل 2010 ..... مراكش في:

رئيس مجلس جهة مراكش تانسيفت الحوز

إلى

السيد عمر عزيزان

رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

الرباط

- تحت إشراف السلم الإداري -

CA/B 2382

**الموضوع:** حول التوصيات المنبثقة عن الندوة المنظمة حول الجهوية الموسعة والمتقدمة

**سلام تام بوجود مولانا الإمام**

وبعد، يشرفني أن أخبركم أن مجلس جهة مراكش تانسيفت الحوز نظم ندوة حول موضوع "التنظيم الجهوي في المملكة المغربية وأفاق الجهوية الموسعة والمتقدمة" عرفت مشاركة المنتخبين والبرلمانيين بالجهة وبأحدين جامعيين ومهتمين بالشأن الجهوي، وذلك يوم الاثنين 05 أبريل 2010.

وجاءت هذه الندوة مساهمة من المجلس في إغناء النقاش الوطني حول هذا الورش الوطني الكبير والعميق الذي يؤسس لمرحلة جديدة في مسار بناء الحكامة الديمقراطية المتطورة، بالنظر لأبعاده المرتبطة بإصلاح الحكامة الجهوية وبالنظر لما سيترتب عنها على مستوى تدبير مختلف المرافق الحكومية والإدارية.

وشكلت كذلك فرصة لتبادل الآراء والتجارب والخبرات حول الجوانب الإدارية والمالية والتقنية والبشرية للجهة والخروج بإحدى عشر توصية أشرف برفعها إليكم ضمن التقرير التركيبي للندوة رفقته أملا أن تكلل أعمال اللجنة التي تتشرفون برئاستها بكامل النجاح.

**وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام**

والسلام

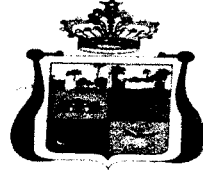
رئيس مجلس جهة مراكش  
تانسيفت الحوز  
د. حميد برجس

والى جهة مراكش تانسيفت الحوز  
عامل عمالة مراكش

إمضاء: محمد الهيدية

17281

CA/B



## التقرير التركيبي للندوة التي نظمها مجلس جهة مراكش تانسيفت الحوز حول الجهوية الموسعة والمتقدمة

نظم مجلس جهة مراكش تانسيفت الحوز يوم الاثنين 5 أبريل 2010 ندوة حول  
موضوع : «التنظيم الجهوي في المملكة المغربية وأفاق الجهوية الموسعة والمتقدمة»،  
حضرها المنتخبون والبرلمانيون بالجهة وكذا مختلف وسائل الإعلام الجهوية  
والوطنية وباحثون جامعيون ومهتمون بالشأن الجهوي.

وكان الهدف من هذه الندوة فتح نقاش عميق وموسع بين باحثين ومتخصصين  
وأكاديميين ومختلف المنتخبين بخصوص موضوع الندوة يسمح بتبادل الآراء  
والتجارب والخبرات وتقاسمها ورصد واقع الحال الجهوي بغية التوصل إلى استنتاجات  
وخلاصات على اعتبار أن الكثير من المنتخبين مارس مهام التسيير الجهوي وراكم  
تجربة وخبرة تؤهله لإبراز الدور التي يمكن أن تضطلع بها الجهوية الموسعة لتحقيق  
التنمية المستدامة، إلى جانب المساهمة في إرساء دعائمها وتحديد اختصاصاتها خدمة  
للمصالح العام، وذلك وفق التوجهات الملكية السامية لبلورة نموذج مغربي للجهوية  
مبني على المرتكزات الأربعة التالية:

- التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها في وحدة الدولة و الوطن والتراب؛
- التضامن في ما بين الجهات؛

- التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات وتفادي تداخل الاختصاصات بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات؛
- اللاتمركز الواسع في إطار حكمة ترابية ناجعة.

وقد تم التطرق خلال هذه الندوة إلى المحاور التالية:

- أهمية دور الجهة في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء الجهوية الموسعة والمتقدمة؛
- اختصاصات المجلس الجهوي وسير أعماله في ضوء الجهوية الموسعة والمتقدمة؛
- مالية الجهة، إطارها القانوني والتطبيقي في ضوء الجهوية الموسعة والمتقدمة؛
- تدبير الموارد البشرية للجهة في ضوء الجهوية الموسعة والمتقدمة.

وبعد العروض الغنية التي قام بها المتدخلون، والنقاش الجاد والمستفيض الذي أعقب المداخلات، خلصت الندوة إلى التوصيات التالية:

1. تحديد اختصاصات واضحة وموسعة للجهة مع استصدار مراسيم تطبيقية لضمان الفعالية؛
2. التخفيف من وصاية المصالح المركزية وترشيدها في المجالات الحصرية لإعمالها؛
3. تفعيل ومأسسة التضامن بين الجهات؛
4. تمكين الجهات من موارد بشرية ومالية ذاتية كافية لتدبير شؤونها؛
5. مراعاة التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وملاءمة التقطيع الإداري للتقطيع الترابي؛

6. جعل الرئيس ممثلاً للجهة لدى جميع السلطات العمومية (المؤسسات العمومية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والمحلية) وكذلك لدى المؤسسات القضائية؛
7. تشجيع الدبلوماسية الجهوية تحقيقاً للتنمية المستدامة في إطار التعاون اللامركزي الدولي
8. منح صفة الأمر بالصرف لرئيس مجلس الجهة وتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس؛
9. التفكير في إحداث منظومة قانونية مالية خاصة بالجهة، مستقلة عن منظومة تدير مالية الجماعات المحلية الأخرى؛
10. تمكين المجالس الجهوية من دراسة وبرمجة وتتبع تنفيذ الميزانيات القطاعية داخل نفوذ الجهة؛
11. إعادة النظر في نمط الاقتراع باعتماد الاقتراع العام المباشر.